الأمم المتحدة

A/75/72–E/2020/14

# الجمعية العامة
# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 March 2020
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الخامسة والسبعون**
البند 22 (أ) من القائمة الأولية*
**مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا**

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
**دورة عام 2020**
25 تموز/يوليه2019–22 تموز/يوليه 2020
البند 11 (ب) من جدول الأعمال
**تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011–2020**

# تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011–2020

## تقرير الأمين العام

موجز

يُقدِّم هذا التقرير معلومات وتحليلات شاملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011–2020 (برنامج عمل إسطنبول) على مدى السنوات العشر الماضية، وفي السنة الأخيرة من تنفيذه، ويغطي جميع مجالات العمل الثمانية ذات الأولوية والهدف الرئيسي المتمثل في تمكين رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا. وإضافة إلى ذلك، يسلِّط التقرير الضوء على الأنشطة التي اضطلعت بها الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويُقدَّم التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 232/74 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 3/2019، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وهو يُقدِّم أيضا معلومات عن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الفترة من 21 إلى 25 آذار/مارس 2021، في الدوحة، بما في ذلك اجتماعات لجنته التحضيرية الحكومية الدولية المقرر عقدها في الفترة من 27 إلى 30 تموز/يوليه 2020 وفي الفترة من 11 إلى 15 كانون الثاني/يناير 2021، في نيويورك.

* A/75/50.

200420 070420 20-04263 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# أولا - مقدمة

1 - في السنة الأخيرة من تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 (برنامج عمل إسطنبول)، توجد أدلة ليس على إحراز تقدم ملحوظ في عدد من مجالاته الرئيسية فحسب، بل أيضا على وجود ثغرات حرجة لم تحقق فيها أقلُ البلدان نموا كمجموعة الأهداف المحددة. وقد رُفعت ثلاثة بلدان من قائمة أقل البلدان نموا منذ عام 2011، في حين سيُرفع عدد قياسي يبلغ خمسة بلدان أخرى من القائمة خلال الفترة الممتدة من الآن وحتى نهاية عام 2024. وقبل عام 2011، لم يُرفع سوى بلدين آخرين من قائمة أقل البلدان نموا منذ إنشاء هذه الفئة في عام 1971. وقد استوفى ما مجموعه 15 بلدا من أقل البلدان نموا الحدود الدنيا للرفع من القائمة منذ عام 2011، وهو ما يمثل تقدما هاما، على الرغم من أن هذا العدد أقل من الهدف المحدد في برنامج العمل المتمثل في نصف عدد أقل البلدان نموا (الذي كان يبلغ 49 بلدا عند اعتماد برنامج العمل في أيار/مايو 2011). وهناك تجارب ناجحة إضافية لأقل البلدان نموا كمجموعة خلال مدة برنامج العمل. وأُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة المستدامة، والصحة، والتعليم، والشؤون الجنسانية، وتركّز الصادرات، والحوكمة.

2 - والجهود الرامية إلى تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول وتلك الرامية إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي جهود متعاضدة. وقد أحرزت أقل البلدان نموا تقدما متواضعا بشأن أهداف التنمية المستدامة في السنوات الخمس الأولى من تحقيقها، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالمؤشرات ذات الصلة بالفقر والصحة وببعض المؤشرات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وطرأت تحسينات على إمكانية الحصول على المياه الآمنة والنظافة الصحية، وكذلك على إمكانية الحصول على الطاقة المتجددة. وفي مجالات أخرى، تواصل انعدام التقدم في مؤشرات الأهداف، مثل المؤشرات المتعلقة بالجوع، والتعليم، والبحث والتطوير، والنُّظُم الإيكولوجية والمناطق المحمية. وفي حين تظهر البيانات تحسنا طفيفا في إجمالي العمالة، فإن الشباب لم يستفيدوا من ذلك. وقد زادت القيمة المضافة للصناعات التحويلية زيادة طفيفة، وكذلك زادت القيمة المضافة لكثافة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تحققت مكاسب كبيرة في تغطية شبكات الهواتف المحمولة والإنترنت.

3 - وفيما يتعلق ببرنامج عمل إسطنبول، منذ بدء تنفيذه، لم تنجح مجموعة أقل البلدان نموا ككل، التي تضم 13 في المائة من سكان العالم، في مكافحة الفقر من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية، وتحقيق التحول الهيكلي وبناء القدرة الإنتاجية، ولا من خلال زيادة حصتها العالمية من الصادرات. وقد تسبب ارتفاع مستوى قابلية التضرر من كل من الصدمات الاقتصادية والمناخية التي تعاني منها أقل البلدان نموا في حدوث انتكاسات كبيرة في التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة. ويسفر انخفاض أسعار السلع الأساسية عن اضمحلال قيمة الصادرات والعائدات من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تفاقم أعباء الديون، في حين أن الأخطار الطبيعية، ولا سيما الظواهر المتصلة بالمناخ مثل الأعاصير المدارية والأعاصير والفيضانات والجفاف والانهيالات الأرضية، تسببت في خسائر وأضرار هائلة في الأرواح وسُبُل العيش والبنى التحتية.

4 - وإذ تَجري العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في آذار/مارس 2021، ينبغي لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تستعرض التنفيذ على مدى الفترة من عام 2011 إلى عام 2019، بهدف الوقوف على أفضل الممارسات والدروس المستفادة، والعقبات والقيود المصادَفة، والتحديات والفرص الجديدة والناشئة، والإجراءات والمبادرات اللازمة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا في العقد المقبل.

## ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الرئيسية لبرنامج عمل إسطنبول

### النمو في أقل البلدان نموا

5 - بلغ متوسط النمو في أقل البلدان نموا 4,7 في المائة خلال فترة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول (بين عامي 2011 و 2019)، وهو أقل بكثير من المتوسط البالغ 6,6 في المائة الذي سُجِّل خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2010. وفي حين أن أقل البلدان نموا لم تتأثر بنفس تأثُّر بقية أجزاء العالم خلال الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و 2008، فقد ترتب على معدلات النمو الضعيفة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة والانخفاض الحاد في الأسعار الدولية للسلع الأساسية بعد عام 2011 أثر على معدلات النمو في أقل البلدان نموا في نهاية المطاف. وخلال فترة تنفيذ برنامج العمل، أظهر النمو في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة أقل البلدان نموا، في المتوسط، بعض التقلبات. وكان النشاط الاقتصادي معتدلا بوجه عام خلال الفترة. وفي عام 2019، بلغ متوسط النمو في أقل البلدان نموا 4,9 في المائة، وهو ما يمثل تحسنا طفيفا مقارنة بالنسبة البالغة 4,3 في المائة المسجلة في عام 2011 (انظر الشكل 1).

6 - ويتأثر النمو في أقل البلدان نموا إلى حد بعيد بالعوامل المحلية المحرِّكة للنمو، وأسعار السلع الأساسية، وقابلية التضرر من الأخطار الطبيعية وغيرها من الصدمات الخارجية. وجاءت ذروة النمو التي لوحظت في عامي 2013 و 2014 أساسا نتيجة لانتعاش النشاط في قطاع النفط وزيادة أسعار السلع الأساسية الأخرى (انظر الفرع دال أدناه). وعلى نحو مماثل، يرجع تباطؤ النمو المتوسط في عامي 2015 و 2016 في أقل البلدان نموا جزئيا إلى انخفاض أسعار النفط بسبب العوامل المتعلقة بالعرض. وأدت أزمة مرض فيروس إيبولا إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2014-2015 في أكثر البلدان تضررا، وهي سيراليون وغينيا وليبريا.

الشكل 1

**نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في أقل البلدان نموا**

(بالنسبة المئوية)

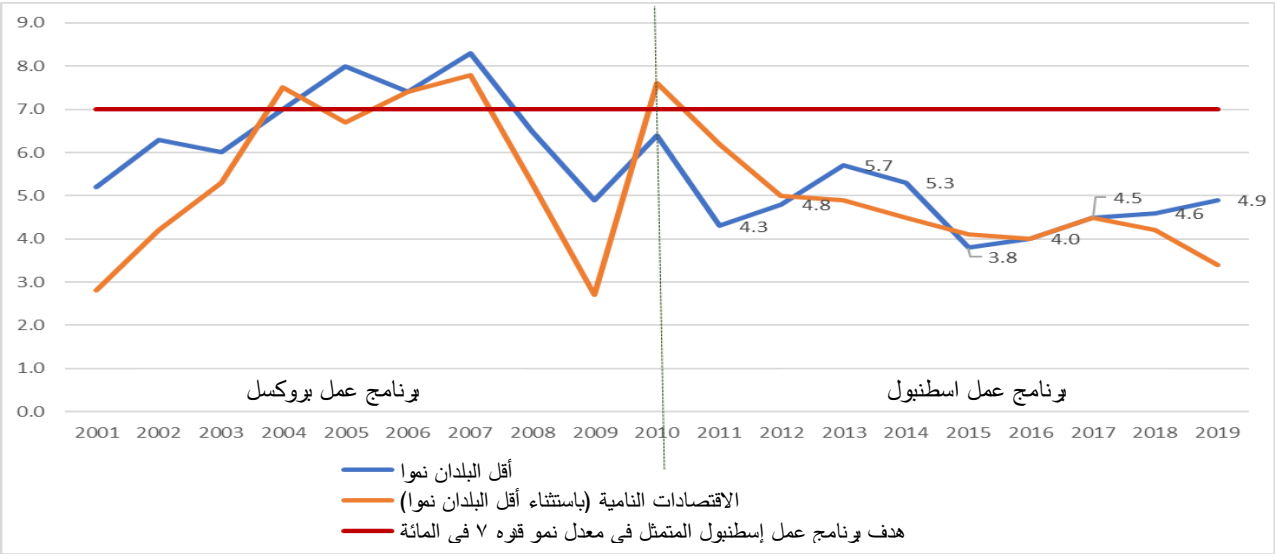


*المصدر*: *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2020* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.C.1).

7 - ويعكس الانتعاش في النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا، الذي بدأ في أواخر عام 2016، الانتعاش الدوري في النشاط العالمي، مدفوعا بعوامل مثل ارتفاع الاستثمار، وزيادة الإنتاج الصناعي والتجارة، وتعزُّز ثقة المستهلكين. ويمكن أن يتأثر النشاط الاقتصادي في أقل البلدان نموا في الأجل القريب تأثرا سلبيا بوباء مرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد-19)، على سبيل المثال، نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع السياحة، وهو ما يؤدي إلى تسجيل معدلات نمو تقل عن المعدل البالغ 7 في المائة المتوخى بموجب برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة.

8 - وقد أُحرز تقدم متواضع في مجال القضاء على الفقر. فقد انخفض معدل الفقر المدقع في أقل البلدان نموا، مقيسا بعدد السكان الذين يعيشون بأقل من 1,90 دولار في اليوم، بنحو أربع نقاط مئوية، من 39,2 في المائة في عام 2011 إلى 35,6 في المائة في عام 2015. وانخفضت فجوة الفقر، التي تعكس كلا من شدة الفقر وانتشاره، ببطء أكبر، من 14,8 في المائة في عام 2011 إلى 13,1 في المائة في عام 2015. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيظل حوالي 30 في المائة من السكان يعيشون في حالة من الفقر المدقع بحلول عام 2030. وسيعتمد القضاء على الفقر بحلول عام 2030، على النحو المتفق عليه في إطار الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، اعتمادا حاسما على ما إذا كان سيُحرز تقدم في أقل البلدان نموا.

## ألف - القدرة الإنتاجية

9 - من شأن إحراز تقدم في تحسين القدرة الإنتاجية أن يساعد أقل البلدان نموا على الحد من تعرضها للصدمات الخارجية وأن يسهم في تحقيق معدل نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 7 في المائة سنويا. غير أن مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا ظلت ثابتة نسبيا بين عامي 2011 و 2017، مما يشير إلى عدم إحراز تقدم يُذكر فيما يتعلق بالتحول الهيكلي. وبلغت حصة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك حوالي 21 في المائة، في حين لم ترتفع حصة الصناعات التحويلية إلا ارتفاعا ضئيلا، من 10 إلى 12 في المائة، وحصة الخدمات من 43 إلى 45 في المائة (انظر الشكل 2). واستشرافا للمستقبل، يمكن أن يشكل انخفاض مستويات رأس المال المادي والبشري في أقل البلدان نموا تحديات أخرى أمام التوسع في التحول الهيكلي، بالنظر إلى أن التكنولوجيات الناشئة في مجال الصناعات التحويلية يمكن أن تؤدي إلى أن يصبح هذا القطاع أكثر كثافة بكثير من حيث رأس المال والمهارات. وارتفع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا طفيفا، من 25 في المائة في عام 2011 إلى 28 في المائة في عام 2017. ويشير ذلك إلى أن أقل البلدان نموا استثمرت أكثر قليلا في التشييد وشراء المعدات، مما يمكن أن يسهم في زيادة تحسين القدرة الإنتاجية.

الشكل 2

**القطاعات الاقتصادية، القيمة المضافة**

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

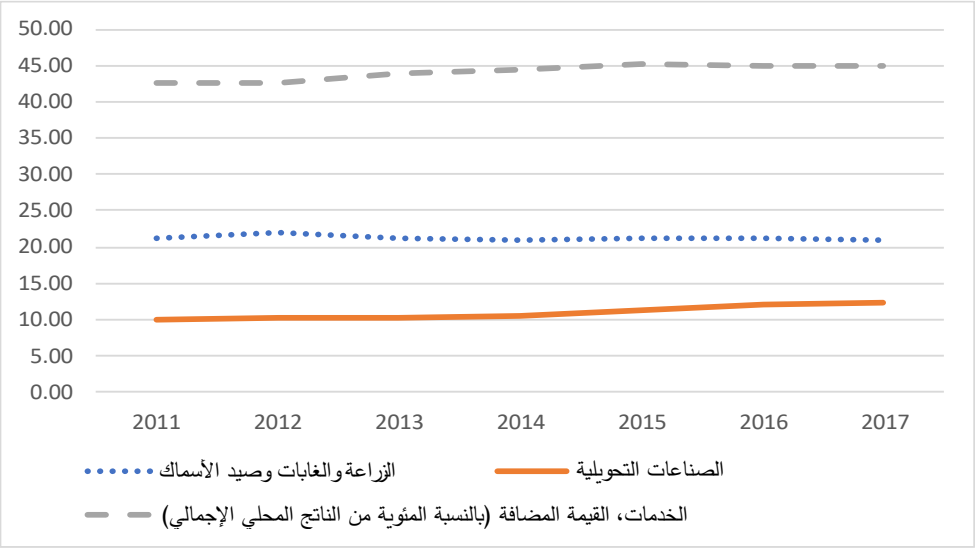


*المصدر*: مؤشرات التنمية العالمية وفقا للبنك الدولي.

## البنى التحتية

10 - تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حاسما في التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. ومع ذلك، هناك تباين كبير فيما بينها من حيث مستوى إمكانية الوصول وفقا لمختلف المقاييس الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق بالزيادة في استخدام الهواتف المحمولة، حققت أقل البلدان نموا، في المتوسط، تقدما هائلا خلال فترة برنامج عمل إسطنبول، إذ ارتفعت اشتراكات الهواتف الخلوية المحمولة إلى ما يقرب من 70 اشتراكا لكل 100 شخص في عام 2017، بعد أن كانت 42 اشتراكا لكل 100 شخص في عام 2011.

11 - وارتفعت نسبة الوصول إلى الإنترنت في أقل البلدان نموا من 4,8 في المائة في عام 2011 إلى 18,3 في المائة في عام 2017. ومن أجل تحقيق الانتقال إلى الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى الإنترنت وحفز استخدامها، ولا سيما النطاق العريض، يتعين على أقل البلدان نموا أن تقوم بجملة أمور منها توسيع نطاق تغطية الإنترنت لتشمل المناطق التي تعاني من نقص هذه الخدمة والمناطق غير المخدمة، وجعل الوصول إلى الإنترنت أيسر تكلفة، وزيادة الالتحاق بالمدارس الثانوية، نظرا لما لذلك من أثر إيجابي على استخدام الإنترنت في أقل البلدان نموا، والحد من الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت.

12 - ويمكن أن يؤدي التحسن السريع في استخدام الإنترنت عالي السرعة في أقل البلدان نموا إلى زيادة استخدام بعض تطبيقات النطاق العريض التي تنطوي على أكبر الإمكانات في مجالات التعليم، والصحة، والتجارة الإلكترونية.

13 - ويساهم عدم كفاية البيانات في أقل البلدان نموا عن البنى التحتية للنقل مثل الطرق والسكك الحديدية في صعوبة تقييم التقدم المحرز في تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية وفي تعزيز القدرة

التنافسية على الصعيد العالمي. وفي عام 2018، لم تحظَ أقل البلدان نموا سوى بنسبة 0,9 في المائة من حجم الشحن الجوي العالمي، بارتفاع طفيف فقط من النسبة البالغة 0,8 في المائة المسجلة في عام 2011. وتحظى إثيوبيا بنحو 30 في المائة من إجمالي مجموعة أقل البلدان نموا. وسجلت حصة حركة موانئ الحاويات في أقل البلدان نموا، مقارنة بالعالم، خلال فترة برنامج عمل إسطنبول نسبة ضئيلة قدرها 0,01 في المائة.

14 - وتحتاج أقل البلدان نموا إلى استثمارات واسعة النطاق لبناء وصيانة بنى تحتية قادرة على الصمود واعتماد تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك من خلال زيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويهيمن القطاع العام على الإنفاق في مجال البنى التحتية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث يتأثر بنسبة تراوح بين 87 و 91 في المائة من الاستثمار في البنى التحتية. ويشهد الاستثمار الخاص تراجعا وهو يفتقر إلى التنوع، ويُعزى ذلك جزئيا إلى أن أسواق رأس المال أقل تطورا وإلى أن شروط الاستثمار تنطوي على مخاطر أكبر مقارنة بالبلدان الأخرى.

**الطاقة**

15 - في حين زادت إمكانية الحصول على الكهرباء في أقل البلدان نموا زيادة كبيرة، من 34 في المائة في عام 2011 إلى 51 في المائة في عام 2017، استمرت أوجه التفاوت فيما بين البلدان وبين المناطق الريفية والحضرية (انظر الشكل 3). وسيتطلب سد الفجوة في مجال الطاقة جملة أمور منها الاستثمار في حلول مترابطة هي التوزيع خارج الشبكة/التوزيع بالشبكات المصغرة والتوزيع اللامركزي من أجل الوصول إلى السكان في المناطق النائية. وثمة حاجة إلى استثمار واسع النطاق للتعجيل بالتحول في مجال الطاقة في أقل البلدان نموا. ويمكن أن يساعد أيضا تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ووقود الطهي النظيف والكهرباء، ونقل التكنولوجيا، واستخدام الابتكار المالي الممكَّن رقميا مثل نماذج الأعمال التي تنطوي على دفع النفقات عند تكبّدها، وإدارة المرافق العامة، فضلا عن تعزيز التكامل الإقليمي، على سد تلك الفجوة.

الشكل 3

**إمكانية الحصول على الكهرباء**

(بالنسبة المئوية)

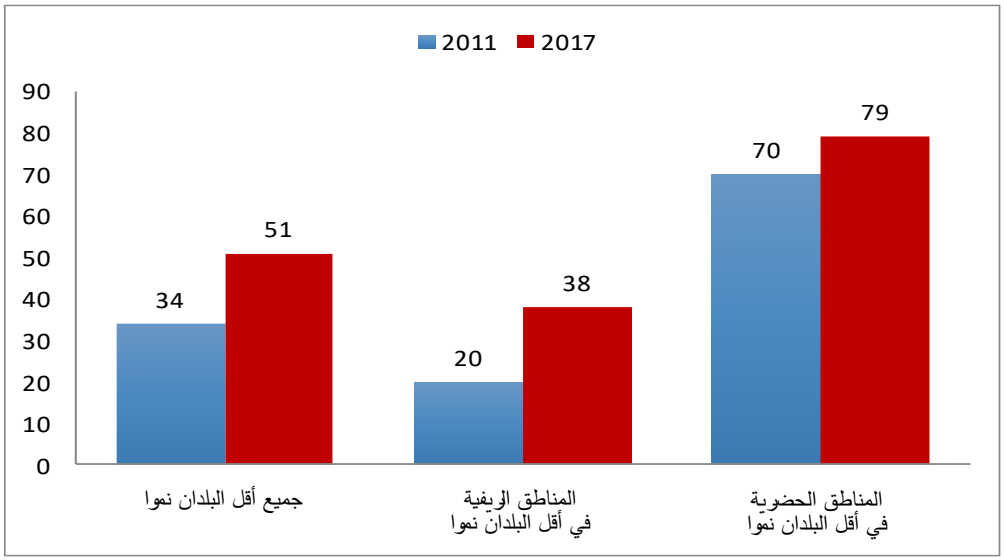


*المصدر*: مؤشرات التنمية العالمية وفقا للبنك الدولي.

**العلم والتكنولوجيا والابتكار**

16 - قد تتزايد أهمية تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار كمحرك لنمو الإنتاجية في عصر تحسن الرقمنة. غير أن البيانات في أقل البلدان نموا بشأن هذه المؤشرات شحيحة. وتُظهر البلدان التي تتوفر فيها البيانات تأخرا كبيرا في المؤشرات الرئيسية المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وكانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كحصة من الناتج المحلي الإجمالي 0,6 في المائة أو أقل بين عامي 2011 و 2017، مقارنة بالاقتصادات الأكثر تقدما، حيث يبلغ قدرها نحو 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي الأكبر بكثير. ولم يودِع مواطنو أقل البلدان نموا، بمن فيهم المقيمون وغير المقيمين، سوى 536 1 براءة اختراع في عام 2018، مقابل 960 براءة اختراع في عام 2011. وهذا العدد، كحصة من الأرقام العالمية، يكاد يكون صفرا. ولم تنشر أقل البلدان نموا سوى حوالي تسع مقالات في الدوريات لكل مليون شخص في عام 2016، مما يمثل زيادة ضئيلة عن العدد الذي بلغ 6 مقالات في عام 2011. ونظرا إلى الدور المتزايد للابتكار والتكنولوجيات في النشاط الاقتصادي، فإن أقل البلدان نموا ستتأخر أكثر عن الركب إذا استمرت الاتجاهات الحالية. أما السُبُل الأخرى لاقتناء التكنولوجيات الجديدة واستخدامها، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر واستيراد المعدات، فلم تحقق النتائج المتوقعة بالكامل. ومن المهم تعزيز المسارات القائمة لنقل التكنولوجيا، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المثال، وإيجاد فرص جديدة لتعميم التكنولوجيات الرئيسية في أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا.

**تنمية القطاع الخاص**

17 - تواجه أقل البلدان نمواً عقبات كبيرة في اجتذاب الاستثمار الذي تمس الحاجة إليه. وهي تحرز تقدماً في تهيئة بيئة مؤاتية، حيث انخفض الوقت والتكاليف اللازمة لبدء الأعمال التجارية كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل انخفاضاً كبيراً من حوالي 89 في المائة في عام 2011 إلى 42 في المائة في عام 2017. ولم يصنف ضمن البلدان المائة الأعلى في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية لعام 2018 سوى 5 من أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، تعاني تنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً من قيود تتصل بإمكانية الحصول على التمويل، ولا سيما بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومحدودية العرض وارتفاع تكاليف الطاقة، والثغرات في المهارات، ومحدودية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## باء - الزراعة

18 - يمسك القطاع الزراعي بمفتاح التصدي لانعدام الأمن الغذائي الحاد وتعزيز التنمية المستدامة والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. ومثلت الزراعة والحراجة وصيد الأسماك نحو 21 في المائة من القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً في الفترة من عام 2011 إلى عام 2018. وفي عام 2018، كان ثلثا السكان يعيشون في مناطق ريفية. وفي عام 2019، كانت نسبة 56,6 في المائة من مجموع العمالة في أقل البلدان نمواً في القطاع الزراعي. وارتفعت القيمة المضافة لكل عامل في الزراعة بنسبة 12 في المائة بين عامي 2011 و 2018، حيث ازدادت من 769,8 إلى 860,4، معبراً عنها بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2010. وظل متوسط النسبة المئوية للأراضي الصالحة للزراعة المجهزة بمعدات الري على مدى ثلاث سنوات ثابتاً إلى حد ما، إذ انخفض قليلاً من 11,5 في المائة خلال الفترة 2009-2011 إلى 11,2 في المائة خلال الفترة 2014-2016. وزاد استهلاك الأسمدة بين

عامي 2011 و 2016 من 24,6 كيلوغراما للهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة إلى 27,2 كيلوغراما، ولكنه لا يزال أقل بكثير من المتوسط في البلدان النامية الأخرى. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة سكان أقل البلدان نمواً الذين يعيشون في الأرياف في العقود المقبلة، سيزداد العدد المطلق للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية بسبب النمو السكاني.

19 - ومنذ عام 2011، لم يتغير معدل انتشار نقص التغذية في أقل البلدان نمواً تغيراً كبيراً، وهو يقدر بنسبة 24,4 في المائة من السكان. وفي عام 2016، بلغ عدد سكان أقل البلدان نمواً الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد 231 مليون نسمة. ولذلك فإن 33,8 في المائة من سكان العالم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد كانوا يعيشون في أقل البلدان نمواً.

## جيم - التجارة

20 - يتضمن برنامج عمل إسطنبول دعوات إلى زيادة كبيرة في مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، بهدف مضاعفة حصتها في الصادرات العالمية بحلول عام 2020، بطرق من بينها توسيع قاعدة صادراتها. ولم يتحقق ذلك. ومنذ عام 2011، شهدت الصادرات العالمية زيادة سريعة من 4,4 تريليونات دولار في عام 2011 إلى 5,8 تريليونات دولار في عام 2018، في حين لم تزد قيمة صادرات أقل البلدان نمواً سوى بمقدار 25 بليون دولار خلال الفترة نفسها لتصل إلى 241 بليون دولار في عام 2018. وفي المتوسط، زادت صادرات أقل البلدان نمواً من السلع والخدمات بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة 2011-2018.

21 - ومن دواعي القلق أن التهميش الطويل الأمد لأقل البلدان نمواً في التجارة الدولية ازداد بين عامي 2011 و 2018. وتدهورت حصة هذه البلدان في الصادرات العالمية من السلع على مدى خمس سنوات متتالية، حيث انخفضت إلى 0,89 في المائة في عام 2015 قبل أن تتحسن قليلاً إلى 0,98 في المائة في عام 2018، بسبب الانخفاض في أسعار السلع الأولية، ولا سيما أسعار النفط (انظر الشكل 4).

22 - وزادت حصة المنتجات المصنعة في صادرات أقل البلدان نمواً من 22 إلى 37 في المائة خلال الفترة 2011-2018، بما يعكس زيادة في حصة المنتجات من الملابس. ومع ذلك، ظلت اقتصادات أقل البلدان نمواً تتسم إلى حد كبير بالاعتماد الشديد على السلع الأولية في الإنتاج والتجارة، مما حافظ على ضعف أقل البلدان نمواً تجاه تقلب أسعار السلع الأساسية، وتجاه عوامل خارجية أخرى مثل الصدمات الناجمة عن تغير المناخ.

23 - وعلاوة على ذلك، ظل معظم الصادرات من السلع مركزا بدرجة كبيرة في عدد قليل من البلدان، حيث استأثرت البلدان المصدرة الخمسة الأولى (أنغولا وبنغلاديش وزامبيا وكمبوديا وميانمار) بنسبة 62 في المائة من جميع الصادرات من أقل البلدان نمواً في عام 2018.

24 - وظلت مشاركة أقل البلدان نمواً في تجارة الخدمات منخفضة وتركزت في عدد قليل من القطاعات، حيث مثلت خدمات السفر نصف صادرات الخدمات في عام 2018، في حين بلغت نسبة كل من خدمات النقل وخدمات الأعمال التجارية الأخرى نحو الربع.

25 - وعلى الرغم من أن أقل البلدان نمواً لا تزال تستفيد من إمكانية الوصول إلى الشركاء التجاريين التقليديين والناشئين من خلال الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص، لا تزال هناك فجوات

في عدد محدود من الأسواق وعدد قليل من القطاعات. ويوسّع عدد من الشركاء التجاريين الناشئين بشكل كبير نطاق التغطية بالإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص منذ صدور قرار اجتماع بالي الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2013. ويمثل معدل عدم استخدام تفضيلات التعريفة الجمركية للصادرات المؤهلة لأقل البلدان نمواً ما بين 5 و 15 في المائة من مجموع الصادرات إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

26 - ويتضمن برنامج عمل إسطنبول أيضاً دعوات إلى كفالة جعل قواعد المنشأ المنطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً بسيطةً وشفافةً وقابلة للتنبؤ بها بحيث تسهم في تيسير الوصول إلى الأسواق. وأُحرز تقدم كبير في هذا المجال، حيث اتخذ عدد من الشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً تدابير بشأن قواعد التصنيع المتعلقة بإمكانيات تجميع مكونات الملابس وإجراءات التصديق الذاتي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أطلقت منظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة الجمارك العالمية، أداة التيسير المتعلقة بقواعد المنشأ، وهي أداة إلكترونية لتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمتطلبات المتصلة بالمنشأ.

## دال - السلع الأساسية

27 - لم تنجح غالبية أقل البلدان نمواً في تطوير قدراتها الإنتاجية المحلية وهي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على سلعة أولية واحدة أو عدد قليل للغاية منها في إيراداتها من الصادرات (انظر الفرع جيم). وهي لا تزال من ثم تظهر ضعفاً اقتصادياً كبيراً، مما يولد أوجه اختلال في الاقتصاد الكلي ويحتمل أن يعمق أوجه عدم المساواة في الدخل. وبغية الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، يجب على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية تنويع اقتصادها والاستثمار في إضافة قيمة أكبر إلى منتجاتها.

28 - وفي عام 2018، بلغت قيمة مؤشر تركز المنتجات في أقل البلدان نمواً بوصفها مجموعة واحدة 0,23، منخفضة من قيمة قدرها 0,42 في عام 2011، ولكنها ظلت أعلى بثلاثة أمثال من مؤشر تركز الصادرات العالمية. ولذلك فمن الواضح أن صادرات أقل البلدان نمواً من السلع أكثر تركزا في عدد قليل للغاية من المنتجات، مقارنة بالصادرات العالمية.

29 - ومن بين أقل البلدان نمواً، أظهرت أنغولا في عام 2018 أعلى قيمة لتركز المنتجات في الصادرات، تلتها في هذا الترتيب كيريباس، وغينيا - بيساو وتشاد، في حين كانت القيم التي سجلها كل من مدغشقر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي ونيبال في الطرف الأدنى من المقياس. ومع ذلك، كانت صادرات البلد ذي القيمة الدنيا للمؤشر، نيبال، أكثر تركزا بما يزيد عن الضعفين مقارنة بمتوسط الصادرات العالمية.

30 - وتتركز صادرات أقل البلدان نمواً أساسا في السلع الأولية، التي شهدت جميعها انخفاضا في الأسعار على مدى العقد الماضي. وعلى الرغم من أن مؤشرات أسعار الطاقة والفلزات والمعادن تحسنت إلى حد ما بعد عام 2016، فإنها ظلت أدنى بكثير من مستوياتها في عام 2010 بالنسبة لجميع الفئات الرئيسية، ومن المتوقع أن تظل على المستوى نفسه في العقد المقبل.

الشكل 4

**مؤشرات أسعار السلع الأساسية (2010=100، بالقيمة الفعلية للدولار في عام 2010)**

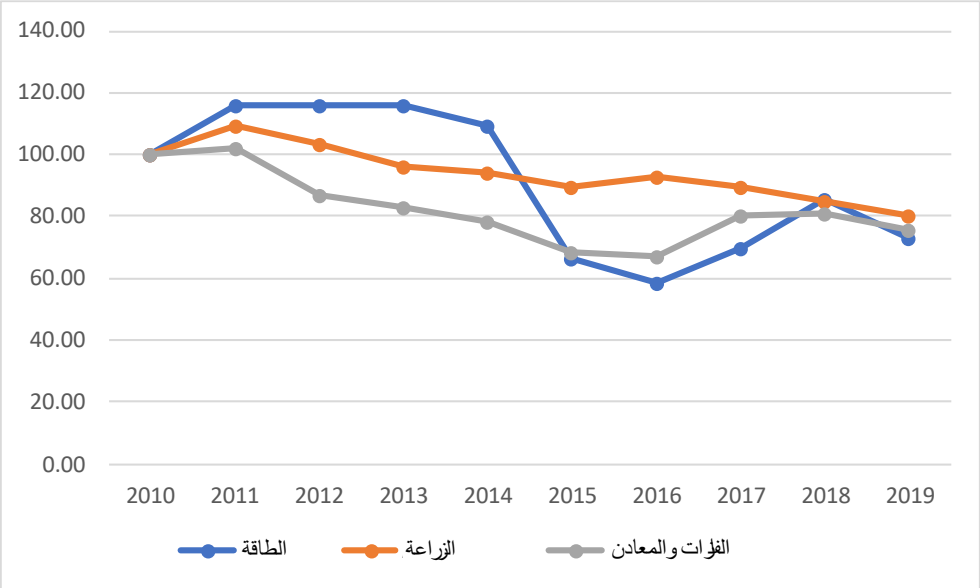


*المصدر*: مؤشرات التنمية العالمية وفق البنك الدولي.

## هاء - التنمية البشرية والاجتماعية

### التعليم والتدريب

31 - أحرزت أقل البلدان نمواً تقدماً متواضعاً في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في مستويات التعليم الابتدائي خلال فترة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وانخفضت نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سن التعليم الابتدائي من 18,7 في المائة في عام 2011 إلى 17,7 في المائة في عام 2018، ولكن هذا المعدل لا يزال ضعف المتوسط العالمي البالغ 8,1 في المائة. ولذلك، فإن ما يقرب من نصف الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم هم في أقل البلدان نمواً.

32 - وتحسنت نسبة التلاميذ إلى المعلمين في أقل البلدان نمواً. ففي المرحلة الابتدائية، انخفضت النسبة من 41 في عام 2011 إلى 37 في عام 2018. ومع ذلك، فإن ضعف المرافق الأساسية والبنى التحتية، مثل عدم توافر الحواسيب وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة أو الكهرباء، إلى جانب عدم كفاية المعلمين المدربين ومحدودية أو عدم توافر مواد التعلم والتدريس المناسبة، يؤثر تأثيراً خطيراً على نوعية التعليم. وظلت معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي منخفضة، مما تترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة لخطة التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. واعتمد معظم هذه البلدان على المعونة فيما يتعلق بميزانياتها التعليمية. ولا يزال الالتحاق المحدود بالمرحلتين الثانوية والجامعية يشكل تحديا. وفي المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، كان 34,2 في المائة من المراهقين في أقل البلدان نمواً غير ملتحقين بالمدارس في عام 2018. وعلى المستويين الثانوي والجامعي، توجد تفاوتات فيما يتعلق بالفتيات والفئات المهمشة.

33 - وتحسنت معدلات معرفة القراءة والكتابة، حيث ارتفعت من 57,6 في المائة في عام 2011 إلى 64,8 في المائة في عام 2018. بيد أن أكثر من 350 مليون شخص في أقل البلدان نمواً لا يتمتعون بمهارات القراءة والكتابة الأساسية.

**السكان والصحة الأولية**

34 - خلال الفترة 2011-2019، زاد عدد السكان في أقل البلدان نمواً بنسبة 21 في المائة، أو بمقدار 177 مليون نسمة. وتشير تقديرات إلى زيادة إضافية قدرها بليون نسمة بحلول عام 2050، ليبلغ عدد السكان 1,9 بليون نسمة. وينتمي ما مجموعه 37 بلدا من البلدان الـ 40 الأولى في العالم حسب معدل الخصوبة إلى فئة أقل البلدان نمواً. ومن المتوقع أن يسجل ما مجموعه 47 بلدا من أقل البلدان نمواً 1,1 بليون ولادة بين عامي 2020 و 2050، أي بزيادة قدرها 38 في المائة مقارنة بعدد الأطفال المولودين في أقل البلدان نمواً خلال فترة السنوات الثلاثين السابقة 1980-2020. ويقل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في أقل البلدان نمواً بوصفها مجموعة واحدة بمقدار 7,4 سنوات عن المتوسط العالمي نتيجة لارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وعواقب النزاع، والأثر المستمر للوفيات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في بعض البلدان.

35 - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم منذ عام 2010، ظلت وفيات الأمهات مرتفعة في أقل البلدان نمواً، حيث بلغت 436 حالة وفاة بين الأمهات لكل 000 100 مولود حي في عام 2015. وفي عام 2018، بلغت نسبة الولادات التي يشرف عليها اختصاصيون صحّيون مَهَرة في أقل البلدان نمواً 61 في المائة، وهو ما يمثل تحسنا مقارنة بالنسبة البالغة 44 في المائة المقدرة في عام 2009.

**تنمية الشباب**

36 - يشكل الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة البالغ عددهم 211 مليون شخص نسبة 20 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً في عام 2020. وفيما يتعلق بالشباب، يمثل الانتقال من التعليم إلى العمالة لحظة حاسمة تحدد نتائج الإدماج الاجتماعي وأثرها على المجتمع. وتشمل التحديات الرئيسية عدم توافر إمكانية الحصول على التدريب، والتدريب المهني والمهارات، وكذلك تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من الشباب. وقد ترك عدد كبير من الشباب أقل البلدان نمواً بحثا عن فرص أفضل. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن نحو 21 في المائة من المهاجرين من أقل البلدان نمواً في عام 2013 كانوا من الشباب.

**المأوى والمياه والصرف الصحي**

37 - انخفض متوسط نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من 65,7 في المائة في عام 2009 إلى 62,8 في المائة في عام 2014، على الرغم من أن العدد الإجمالي للسكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة ارتفع من 132 مليون نسمة إلى 181 مليون نسمة في تلك السنوات. ومع زيادة الكثافة السكانية بوتيرة سريعة من خلال النمو غير الرسمي، يصبح من الصعب بشكل متزايد توفير الخدمات الأساسية وتجنب حدوث زيادة في الوفيات والتصدي للتهميش وعدم المساواة.

38 - وزادت نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية من 59 في المائة في عام 2011 إلى 64,6 في المائة في عام 2018. وكانت هناك اختلافات صارخة بين المناطق الريفية والحضرية، حيث يتمتع 55 في المائة من سكان المناطق الريفية بتلك الإمكانية، مقارنة بنسبة قدرها 84,1 في المائة في المناطق الحضرية.

39 - ولا تزال إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية منخفضة جدا في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في المناطق الريفية. وزادت نسبة السكان في أقل البلدان نمواً الذين يتمكنون من الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية من 29,8 في المائة في عام 2011 إلى 34,3 في المائة في عام 2017، وهي لا تزال أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 73,3 في المائة في عام 2017.

**المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**

40 - أُحرز تقدم متواضع في توسيع نطاق إمكانية حصول الفتيات على التعليم، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به. وفي عام 2018، بلغت نسبة الفتيات غير الملتحقات بالمدارس في سن التعليم الابتدائي 19,8 في المائة، مقابل 20,7 في المائة في عام 2011. وفي المرحلة الثانوية، كانت نسبة 36,2 في المائة من المراهقات غير ملتحقات بالمدارس في عام 2018، مقابل 38,4 في المائة في عام 2011. وفي عام 2019، بلغت نسبة إمكانية حصول النساء والفتيات على خدمات تنظيم الأسرة الحديثة 57,6 في المائة، مقابل 50 في المائة في عام 2010. وفي عام 2017، تعرضت نسبة 24,3 في المائة من النساء والفتيات في سن 15 سنة أو أكبر للعنف في 34 بلدا تتوافر عنها بيانات من أقل البلدان نمواً.

41 - وفي عام 2018، بلغت نسبة المقاعد التي كانت تشغلها نساء في البرلمان الوطني 22,9 في المائة، في حين بلغت نسبتها في المناصب الإدارية 22,1 في المائة. ولا تزال المرأة تواجه عقبات في الحصول على الفرص الاقتصادية، ولا سيما في القطاع غير الرسمي، حيث لا يتقاضى 50 في المائة من العاملات أجرا، مقارنة بنسبة 33 في المائة من الرجال. ولا تملك المرأة الجزء الأكبر من الشركات التي لها ملكية فيها سوى في 30 في المائة من الحالات.

**الحماية الاجتماعية**

42 - تؤدي الحماية الاجتماعية المحدودة إلى تفاقم مواطن الضعف في جميع أبعاد التنمية البشرية في أقل البلدان نمواً. وتعوَّق التغطية بسبب القدرة المحدودة للمؤسسات، التي تشكل تحديات في الوصول إلى أكثر الفئات تهميشا. ويشكل الافتقار إلى الحماية الاجتماعية عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من التزام العديد من أقل البلدان نمواً، على نحو ما هو مبين في خططها الإنمائية الوطنية، واستعراضاتها الوطنية الطوعية وغيرها من وثائق السياسة العامة، يشكل الافتقار إلى الموارد ومحدوديتها قيودا رئيسية في هذا الشأن.

## واو - الأزمات المتعددة والتحديات الناشئة الأخرى

### الصدمات الاقتصادية

43 - لا تزال أقل البلدان نمواً تبدي ضعفا بسبب الاعتماد على مجموعة محدودة من السلع الأساسية (انظر الفرع دال). وتتزايد أوجه الضعف المتصلة بالديون في كثير من الحالات، مع نشوء تحديات جديدة نتيجة لتغير تركيبة الديون (انظر الفرع زاي).

### تغير المناخ والاستدامة البيئية

44 - وصلت التركيزات العالمية لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية في عام 2018، حيث بلغ تركيز ثاني أكسيد الكربون 147 في المائة من مستويات ما قبل العصر الصناعي. ومن المرجح أن يكون عام 2019 ثاني أو ثالث أكثر السنوات احترارا على الإطلاق، ويكاد أن يكون من المؤكد الآن أن السنوات الخمس الماضية كانت السنوات الخمس الأكثر احترارا على الإطلاق.

45 - واعتُبرت أقل البلدان نموا فئة معرضة بوجه خاص للآثار السلبية لتغير المناخ. ويشكل انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عبأ إضافيا يحد من قدرتها على مواجهة هذه الآثار وبناء القدرة على التكيف، ضمن عوامل أخرى. وأشير في كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وخطة عام 2030 إلى ضرورة إيلاء اعتبار خاص للتصدي لتغير المناخ في أقل البلدان نمواً من خلال المساعدة المالية، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

46 - ومنذ التفاوض بشأن تلك الاتفاقات، وخلال الفترة 2010-2019، أُحرز تقدم محدود في تزويد أقل البلدان نمواً بالتمويل اللازم لاتخاذ إجراءات التكيف من خلال الآليات المالية الرسمية المتعددة الأطراف. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كان قد تم توفير مبلغ تراكمي مجموعه 781 مليون دولار من الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية لتمويل مشاريع وطنية متعلقة بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً. وإذا أضيفت المساهمة المقدرة من المشاريع الإقليمية والعالمية المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ، تكون أقل البلدان نمواً قد تلقت حوالي 1,74 بليون دولار، وهو ما يعادل نحو 12.2 في المائة من مجموع التمويل المقدم من الصندوق الاستئماني منذ إنشائه للاضطلاع بأنشطة مواجهة تغير المناخ.

47 - وفي الفترة الواقعة بين عام 2001، الذي تم فيه إنشاء صندوق أقل البلدان نمواً ونهاية تشرين الأول/أكتوبر 2019، حصل 50 بلداً من أقل البلدان نمواً الحالية والمرفوعة من القائمة على 1,4 بليون دولار لتمويل 282 مشروعاً، بما في ذلك إعداد خطط عمل وطنية بشأن التكيف. بيد أن الطلب على الموارد المتأتية من الصندوق لا يزال يفوق الأرصدة المتاحة للموافقة على الطلبات الجديدة. وقد أنشئ صندوق التكيف بموجب بروتوكول كيوتو في عام 2001 وأُطلق في عام 2007. وبحلول حزيران/يونيه 2019، كان الصندوق قد وافق على ما مجموعه 23 مشروعاً لصالح أقل البلدان نمواً تبلغ قيمتها 171 مليون دولار، فضلاً عن تقديم منح التأهب لـ 13 بلداً من أقل البلدان نمواً بقيمة 000 635 دولار. وخُصص معظم التمويل لمشاريع التكيف المتصلة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية.

48 - وتلقى الصندوق الأخضر للمناخ، منذ إنشائه في عام 2010 وحتى أيلول/سبتمبر 2019، تعهدات من الجهات المانحة بلغت قيمتها 10,3 بلايين دولار، مما يجعله أكبر صندوق مخصص لمواجهة تغير

المناخ. وخلال الفترة 2015-2019، تمت الموافقة على مخصصات جديدة قيمتها 5,6 بلايين دولار، تم رصد معظمها لتمويل مشاريع. وفي كانون الثاني/يناير 2020، بلغ التمويل المخصص لأقل البلدان نموا ما مجموعه 1.4 بليون دولار، أو ما يمثل 25 في المائة من حافظة الصندوق العالمية.

49 - غير أن التمويل الذي تتلقاه أقل البلدان نمواً لمواجهة تغير المناخ يقل كثيراً عن الاحتياجات المقدرة. ويقدَّر المبلغ الإجمالي اللازم لتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ والمطلوب لتمويل كل من تدابير التخفيف وتدابير التكيف لما بعد عام 2020 في أقل البلدان نمواً بمبلغ 93 بليون دولار سنوياً، استناداً إلى المساهمات المزمعة المحددة وطنياً التي قدمها 44 بلداً من أقل البلدان نموا في الفترة السابقة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في عام 2015.

**الحد من مخاطر الكوارث**

50 - خلال الفترة 2010-2019، ظلت أقل البلدان نموا تعاني من آثار مدمرة من جراء المخاطر الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير، والأعاصير المدارية، والانهيالات الأرضية، والفيضانات، والزلازل والجفاف. وكثيرا ما تؤدي الكوارث إلى توسيع نطاق الدين العام عن طريق زيادة الاقتراض من أجل الإنعاش وإعادة الإعمار. وهي تحرف أيضا مسار التمويل بعيدا عن الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول. وتزداد الأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث المتصلة بتغير المناخ حدة مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، كان إعصار إيداي واحداً من أقوى الأعاصير المعروفة التي ضربت أرض الساحل الشرقي لأفريقيا.

51 - ويتعرض الناس في أقل البلدان نموا للإصابات، أو فقدان ديارهم، أو تشريدهم أو إجلائهم بدرجة تفوق تعرض أولئك الموجودين في البلدان المرتفعة الدخل لكل ذلك بمقدار ستة أمثال، أو قد يحتاجون إلى مساعدات طارئة بدرجة تفوق احتياج مواطني تلك البلدان إليها بمقدار ستة أمثال أيضاً. والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث هي أيضا أعلى بشكل غير متناسب في أقل البلدان نموا.

52 - ويشكل وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول نهاية عام 2020، وفقا للهدف هاء من إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، مساهمة كبيرة في الأولويات المبينة في برنامج عمل اسطنبول المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كان 16 بلدا من أقل البلدان نموا قد أبلغت عن الهدف العالمي للإطار المتمثل في "تحقيق زيادة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام 2020" من خلال نظام رصد إطار سنداي عبر الإنترنت. ومن المهم للغاية أن تكون استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث متمشية تماما مع الإطار من أجل الانتقال من نُهج إدارة الأزمات القائمة على رد الفعل إلى نُهج استباقية تحد من المخاطر، وتبني القدرة على التكيف، وتحول دون وقوع الأزمات. ولم تبلغ سوى خمسة بلدان من أقل البلدان نموا حتى الآن بأن استراتيجياتها للحد من مخاطر الكوارث تتماشى مع الإطار بنسبة 70 في المائة على الأقل.

## زاي - تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية وبناء القدرات

### تعبئة الموارد المحلية

53 - زاد متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي ببطء شديد، من 13,5 في عام 2011 إلى 15,5 في عام 2017. وتعزى هذه الزيادة جزئيا إلى فرض ضريبة القيمة المضافة في عدد من أقل البلدان نموا. ولا بد من التصدي لتحديات من قبيل تجهيز الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة وإدارة عمليات تسجيلها، فضلا عن الآثار التراجعية المحتملة، لكي تزيد أقل البلدان نموا إيراداتها.

54 - وزاد متوسط المدخرات المحلية الإجمالية في الوقت نفسه من 11,4 في المائة في عام 2011 إلى 13,5 في المائة في عام 2018، مما يعكس ارتفاع الدخول وإجراء تحسينات في القطاع المالي المحلي في عدد من أقل البلدان نموا. ومن المرجح أن تكون التكنولوجيا المالية قد أسهمت في الشمول المالي في بنغلاديش ومالي.

### التعاون الإنمائي

55 - زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 44,7 بليون دولار في عام 2011 إلى 45,9 بليون دولار في عام 2018، مما يعكس انخفاضا بالقيمة الحقيقية وتحولا من المنح إلى القروض. وانخفضت حصة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا من 33 في المائة عام 2011 إلى 31 في المائة في عام 2018. وخلال الفترة نفسها، انخفض متوسط حصة الدخل القومي الإجمالي المقدمة في شكل مساعدة إنمائية رسمية من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا من 0,1 في المائة إلى 0,09 في المائة، وهو ما يقل كثيرا عن الهدف الأدنى المحدد في برنامج عمل اسطنبول المتمثل في 0,15 في المائة. غير أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا لا تزال أكبر من التدفقات من القطاع الخاص، أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو التحويلات المالية.

56 - ولم يقدم لأقل البلدان نموا في الفترة بين عامي 2012 و 2017 سوى 6 في المائة من التمويل الخاص الذي يعبأ في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقوم بحشده أساسا الجهات المانحة المتعددة الأطراف. وتم حشد قدر أقل من التمويل الخاص من خلال صفقات التمويل المختلط في أقل البلدان نموا. وكان قطاعُ الطاقة وقطاعا الخدمات المصرفية والمالية أكبرَ القطاعات المستفيدة.

57 - وعلى الرغم من صعوبة التحديد الكمي لما يكتسيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، ثمة أدلة تشير إلى أن هذه الأهمية ما فتئت تتزايد على مدى العقد الماضي، تمشيا مع الاتجاه العالمي.

58 - وازدادت فعالية المعونة ببطء في أقل البلدان نموا. فعلى سبيل المثال، زادت إمكانية التنبؤ بالمعونة قبل ثلاث سنوات من تلقيها من 54 في المائة في عام 2016 إلى 56 في المائة في عام 2018. بيد أن نسبة المعونة المدرجة في الميزانية التي خضعت للتدقيق البرلماني انخفضت من 60 إلى 59 في المائة في أقل البلدان نموا، وهو مستوى أدنى بكثير من نسبة الـ 71 في المائة في البلدان النامية الأخرى.

**الديون الخارجية**

59 - بحلول نهاية عام 2011، بلغ 25 بلدا من أقل البلدان نموا نقطة الإنجاز فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، مما أدى إلى خفض مستويات ديونها إلى حد بعيد. وبحلول عام 2019، بلغت ثلاثة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا (تشاد وجزر القمر وغينيا) نقطة الإنجاز، وأحرز الصومال تقدما في عام 2019 في جهوده الرامية إلى تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي أعقاب تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، خضعت بضعة بلدان أيضا لتدابير مخصصة لتخفيف عب الديون في أعقاب الكوارث، كان من بينها، على سبيل المثال، سيراليون وغينيا وليبريا، التي تضررت من مرض فيروس إيبولا. غير أن مستويات الديون أخذت في الارتفاع مرة أخرى على مدى العقد الماضي. ولا تزال المديونية الخارجية تشكل مصدر قلق بالغ في أقل البلدان نموا، حيث بلغ رصيد الديون الخارجية 358 بليون دولار وبلغت نسبة خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والإيرادات الأولية 8,7 في المائة في عام 2018. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، صُنف ما لا يقل عن 6 بلدان من أقل البلدان نموا على أنها بلدان مثقلة بالدين، في حين صُنِّف 12 بلدا إضافيا على أنها معرضة بدرجة كبيرة لخطر المديونية الحرجة.

60 - وتغير أيضا تكوين أرصدة ديون أقل البلدان نموا إلى حد بعيد منذ عام 2011، في ظل ارتفاع حصة الدائنين الثنائيين غير التقليديين والدائنين من القطاع الخاص (خاصة الصين) وقيام عدد من أقل البلدان نموا بطرح سندات في أسواق رؤوس الأموال الدولية تقل آجال استحقاقها بوجه عام عن آجال الاستحقاق المعمول بها في إطار التمويل بشروط ميسرة وتزيد أسعار الفائدة المتعلقة بها عن أسعار الفائدة في ذلك الإطار. وهذا يعرض البلدان للمخاطر المتعلقة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة وإعادة التمويل. ومع توقع زيادة تكاليف الاقتراض، قد يشكل ذلك تحديات أمام التنسيق بين الدائنين في حالات المديونية الحرجة. وقد اضطرت عدة بلدان تعاني من ارتفاع مستويات الديون الخارجية إلى خفض الإنفاق الاجتماعي.

**الاستثمار الأجنبي المباشر**

61 - بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا 24 بليون دولار في عام 2018، وهو ما يمثل 1,8 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الصعيد العالمي، لتقل بذلك عن ذروتها البالغة 38 بليون دولار في عام 2015. ومع ذلك فهي أعلى بكثير مما كانت عليه في عام 2011، عندما بلغت حصتها العالمية 1,3 في المائة وكانت قيمتها 20 بليون دولار.

62 - وبينما استأثرت أقل البلدان نموا في أفريقيا بأكثر من ثلاثة أرباع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الفترة من عام 2011 إلى عام 2015، انخفضت تلك الحصة إلى النصف تقريبا في عامي 2017 و 2018.

63 - ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً يتركز بصورة مكثفة في الصناعات الاستخراجية، لا سيما في أفريقيا، حيث لا يقدم في كثير من الأحيان سوى عدد قليل من الروابط الإنتاجية الأمامية والخلفية داخل الاقتصاد، برغم أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية آخذة في الزيادة في عدة حالات.

64 - وكادت استثمارات الصين في أقل البلدان نمواً أن تتضاعف تقريباً في الفترة بين عامي 2011 و 2018، لتصل إلى 11 في المائة من مجموع كتلة تلك الاستثمارات، مما جعلها المستثمر الأول. والآن، يأتي نصف أول عشر مستثمرين في أقل البلدان نموا من البلدان الآسيوية الناشئة.

65 - ومن المتوقع أن يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في الأجل المتوسط، لا سيما في مجالات التعدين وفحم الكوك والمنتجات النفطية، وكذلك في مجال الكهرباء.

**التحويلات المالية**

66 - زادت تدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نموا بصورة سريعة نسبيا من 28,2 بليون دولار في عام 2011 إلى 52,1 بليون دولار في عام 2019. ويعزى هذا النمو أساسا إلى أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تمثل الآن ما يقارب 70 في المائة من جميع التحويلات إلى أقل البلدان نموا.

67 - ولا تزال تدفقات التحويلات متركزة في بضعة بلدان من أقل البلدان نموا. وبالنسبة لبعض البلدان الأصغر حجما، بلغت التحويلات المالية 20 في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك جزر القمر وهايتي ونيبال.

68 - وتباطأ الانخفاض في متوسط تكاليف إرسال التحويلات المالية في السنوات الأخيرة وبلغ 6,8 في المائة في الربع الأخير من عام 2019 (بعد أن قارب 9 في المائة في بداية عام 2011)، ولكنه لا يزال أكثر من ضعف نسبة الـ 3 في المائة المحددة بموجب الالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ولا تزال هذه التكاليف تزيد عن 10 في المائة في العديد من أقل البلدان نموا. وتستخدم خدمات الهاتف المحمول بصورة متزايدة لإرسال التحويلات المالية وهي تسهم في خفض التكاليف.

## حاء - الحكم الرشيد على جميع المستويات

69 - يؤكد في برنامج عمل اسطنبول أن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعد المحلية والوطنية والدولية لا غنى عنهما من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وزاد عدد أقل البلدان نموا التي هي دول أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من 33 بلدا في عام 2010 إلى 45 بلدا في عام 2019.

70 - وتعرض ما متوسطه 4,8 في المائة من الشابات للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة في أقل البلدان نموا في عام 2017، وهو ما يزيد بمقدار الثلثين عن المتوسط العالمي ويعزى جزئيا إلى ارتفاع نسبة أقل البلدان نموا التي تشهد نزاعات.

71 - وارتفع متوسط مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الذي وضعته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتقديم الخدمات العامة في أقل البلدان نموا من 0,242 في عام 2012 إلى 0,296 في عام 2018، ولكنه لا يزال أقل بكثير مما هو عليه في فئات أخرى من أقل البلدان نموا ومن المتوسط العالمي البالغ 0,549. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى تحسين تقديم الخدمات عبر الإنترنت، وشمل ذلك المواقع الشبكية الوطنية وسياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية. وبإمكان الحوكمة الإلكترونية أن تعزز الشفافية وأن تسهم في تحسين استجابات الحكومات للهزات الخارجية والأزمات، بطرق منها على سبيل المثال استخدام التكنولوجيات الرقمية، من قبيل نظم المعلومات الجغرافية، في إدارة الاستجابات لحالات الطوارئ.

72 - ووفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي، تحسنت درجات مؤشر القدرة على إبداء الرأي والمساءلة، في المتوسط، في أقل البلدان نموا من -0,96 في عام 2011 إلى -0,61 في عام 2018[1]. ويعزى هذا التحسن إلى حد بعيد إلى أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ، التي سجلت درجة متوسطة بلغت -0,28 في عام 2018، حيث سجل عدد من أقل البلدان نموا في المحيط الهادئ درجات تزيد عن 0,5.

73 - وكان التقدم فيما يتعلق بقدرة أقل البلدان نموا على إبداء الرأي والمشاركة في المحافل الدولية بطيئا أيضا. فعلى سبيل المثال، لم تزد حصة أقل البلدان نموا من الأصوات في صندوق النقد الدولي إلا من 2,9 في المائة في عام 2010 إلى 3,5 في المائة في عام 2019.

74 - ويفتقر العديد من أقل البلدان نموا إلى البيانات اللازمة لقياس وتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولم تتعد حالات تسجيل مواليد الأطفال دون سن الخامسة في أقل البلدان نمواً 40 في المائة في عام 2018. وارتفع متوسط مؤشر القدرة الإحصائية من 56,4 في عام 2011 إلى 58,0 في عام 2017، ولكنه ظل أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 66. ولم ينفذ سوى ثلاثة أرباع أقل البلدان نموا خطة لتحسين القدرة على جمع الإحصاءات. ومن ثم، يكتسي بناء القدرات الإحصائية أهمية بالغة لتعزيز تخطيط ورصد السياسات.

## ثالثا - مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول

75 - باستعراض السنوات العشر التي مضت منذ أن اجتمع قادة العالم في اسطنبول ليتفقوا على أولويات العمل من أجل أقل البلدان نمواً للعقد، تضطلع الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة ومختلف الجهات الشريكة الأخرى بجهود كبيرة في سبيل تحقيق هدف القضاء على الفقر وإحداث التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً.

76 - ومع قرب نهاية الفترة المقررة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، شهد عام 2019 تصاعدا في نشاط الجهات المختلفة صاحبة المصلحة فيما يتعلق بالمشاركة في تنفيذ أولويات برنامج العمل والنهوض بها، بما يشمل تنفيذ الأولويات المتصلة بالرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتحقيق الانتقال السلس.

77 - ونفذت حكومات أقل البلدان نمواً طائفة واسعة من الأنشطة لدمج برنامج عمل اسطنبول في وثائق التخطيط الوطنية الخاصة بها، من أجل تحقيق أهداف البرنامج، واستيفاء معايير الرفع من القائمة.

78 - وأتاحت حلقة عمل نُظمت لمراكز التنسيق الوطنية لأقل البلدان نمواً في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 فرصة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة في الفترة التمهيدية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. فعلى سبيل المثال، أدمجت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول في كلتا خطتيها الخمسيتين للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للفترتين 2011-2015 و 2016-2020. وأدى الدمج بين برنامج العمل والخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية إلى زيادة الشفافية في عملية التخطيط وإشراك الجهات المختلفة صاحبة المصلحة فيها. وتتاح للجمهور حاليا معلومات عن كيفية صياغة خطة التنمية الوطنية وتنفيذها ورصدها، بالاقتران مع التقارير

(1) يعكس مؤشر القدرة على إبداء الرأي والمساءلة التصورات السائدة عن مدى قدرة مواطني البلد على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام. وتراوح الدرجة التقديرية بين نحو -2,5 (ضعيفة) و 2,5 (قوية) فيما يتعلق بأداء الحوكمة.

المرحلية التي تصدر سنويا وفي منتصف المدة. ومنذ عام 2011، أحرزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقدماً في العديد من المجالات ذات الأولوية ويسير البلد الآن على الطريق الصحيح لاستيفاء معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. بيد أنه يلزم بذل جهود متواصلة لكفالة أن يكون الرفع من القائمة شاملا ومستداما.

79 - وعلى نفس المنوال، أدمجت بوركينا فاسو برنامج عمل اسطنبول في استراتيجيتيها الوطنيتين للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للفترتين 2011-2015 و 2016-2020. وأظهر البلد تقدما في تحقيق الأهداف الإنمائية، رغم أنه تعرض لعدد كبير من الصدمات الخارجية، منها مثلا التوترات الجغرافية السياسية على الصعيد العالمي، وحدوث تدهور في الحالة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي على الصعيد الإقليمي، وتشرد الناس داخليا، وتقلبات أسعار السلع الأساسية (لا سيما القطن)، وتفشي مرض فيروس إيبولا، والأزمات المناخية، وعدد من الأزمات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الداخلية.

80 - وواصل العديد من الجهات المانحة الثنائية تقديم الدعم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول. ومع ذلك، لم تحقق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة في برنامج العمل. ففي عام 2018، لم تحقق سوى 6 بلدان مانحة (الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا) هدف برنامج العمل المتمثل في تخصيص 0,15 في المائة أو أكثر من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً، مقارنة بـ 10 بلدان مانحة في عام 2011.

81 - وظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكتسب زخما، وتكثَّفت أنشطته فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، أدى التعاون بين المغرب/الوكالة المغربية للطاقة المستدامة وإثيوبيا إلى الإعلان عن تشكيل الائتلاف المعني بتوفير إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة لأقل البلدان نموا في قمة العمل المناخي، التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2019.

82 - وتتألف رؤية أقل البلدان نمواً لعام 2050 والمبادرة من أجل التكيف الفعال والقدرة على الصمود، إلى جانب الائتلاف المعني بتوفير إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة، من الإعلانات الخاصة بأقل البلدان نمواً التي أُصدرت في مؤتمر قمة العمل المناخي لعام 2019[2]. وأقرت هاتان المبادرتان بأنه على الرغم من أن أقل البلدان نموا تتأثر على وجه التحديد بتغير المناخ، فإنها على استعداد للالتزام باتخاذ إجراءات أكثر طموحا، فيما يتعلق بالمناخ، بما في ذلك التزام بتحقيق انبعاثات صفرية من غازات الدفيئة بحلول عام 2050. وتواصلت المبادرتان مع مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة، كان منها الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، ومصارف التنمية الإقليمية، ومعاهد البحوث.

83 - وأسهمت كيانات منظومة الأمم المتحدة بنشاط في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بشكل فردي ومن خلال سلسلة من البرامج والأنشطة المشتركة. فمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي بدأ عمله في عام 2018، على سبيل المثال، بدأ في زيادة دعمه لأقل البلدان نمواً في القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية التي تحتاجها لتعزيز التحول الهيكلي. ويجري الآن تنفيذ برامج في 20 بلدا ويجري العمل مع الجهات الشريكة من أجل تعزيز الدعم والتنسيق في القطاعات التكنولوجية.

(2) انظر www.un.org/en/climatechange/assets/pdf/cas_report_11_dec.pdf.

84 - أما الإطار المتكامل المعزز، وهو شـــراكة تهدف إلى دعم أقل البلدان نمواً في اســـتخدام التجارة كمحرك للنمو والتنمية المســـتدامة والحد من الفقر، فقد التزم بتوفير أكثر من 61,8 مليون دولار لتمويل التدخلات التي تركز على التجارة في أقل البلدان نمواً خلال مرحلته الثانية، التي بدأت في عام 2016. وفي عام 2018، كان الإطار قد قدم الدعم لـ 38 بلداً من أقل البلدان نمواً في إنشاء آليات لتنسيق التجارة، وكان 41 بلداً قد أدمج التجارة في خططها الإنمائية الوطنية، بينما عزز 29 بلداً قدراتها في مجال الموارد البشـرية في وزارات التجارة فيها. وأقام الإطار أيضـا شـراكة مع منظمة التجارة العالمية من أجل إعداد مشـروع لتقييم الآثار المتصـلة بالتجارة المترتبة على رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك في سـياق اتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.

85 - وواصـــلت كيانات منظومة الأمم المتحدة مناقشـــة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً وتنســـيقه في الاجتماعات نصف السنوية للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات التي يعقدها مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير السـاحلية والدول الجزرية الصـغيرة النامية. وتولى المكتب قيادة فرقة العمل المشـتركة بين الوكالات المعنية برفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، التي أنشـئت في عام 2017 والتي يتولى المكتب رئاسـتها، لتعزيز الدعم المنسـق الذي يُقدَّم للبلدان التي يُرفع اسـمها من فئة أقل البلدان نمواً. وفي عام 2019، نظمت فرقة العمل بعثتين مشـتركتين من الأمم المتحدة، إلى سـاو تومي وبرينسـيبي وجزر سـليمان، للتواصـل مع المسـؤولين الحكوميين والجهات الشـريكة في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص فيما يتعلق بالمســـار الذي يســـلكه هذان البلدان لبلوغ هدف الرفع من القائمة والأهداف الأبعد منه. ومن المقرر أن يُرفع البلَدان من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2024.

86 - وأبدى القطاع الخاص اهتماما متزايدا بالمشـاركة في تنفيذ برنامج عمل اسـطنبول. فقد مُثِّلَ القطاع الخاص في الاجتماعات التي تَشـارَك في تنظيمها مكتب الممثلة السـامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير السـاحلية والدول الجزرية الصـغيرة النامية وجهات شـريكة مختلفة. أما المؤتمر العالمي المعني بزيادة فرص الحصـــول على الطاقة وتمويلها في أقل البلدان نموا، الذي نظمه المكتب ومنظمة التنمية والتعاون في مجال الربط بين شبكات الطاقة على الصعيد العالمي، في الصين في حزيران/يونيه 2019، فقد تضمن محورا يركز على زيادة مساهمات القطاع الخاص في الاستثمار في مجال الطاقة.

87 - وشارك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في عدة أنشطة تسهم في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وفي تشـرين الثاني/نوفمبر 2019، أصـدرت مؤسـسـة دراسـات وبحوث التنمية الدولية منشـورا بعنوان "الخروج من المصيدة: دعم أقل البلدان نمواً"، سلط الضوء على الإصلاحات التي يلزم تنفيذها في السياسات الدولية لصـالح أقل البلدان نمواً في إطار خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. وتعتزم منظمة الرصد المستقلة المعروفة باسم مرصد نتائج المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نموا أيضاً إجراء بحوث بشأن تدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً.

88 - وأُشـــرِكَ ممثلو المجتمع المدني في عملية الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. فقد نظم مكتب الممثلة السـامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير السـاحلية والدول الجزرية الصـغيرة النامية اجتماعا مع ممثلي منظمات المجتمع المدني في جزر سـليمان في تشـرين الأول/أكتوبر 2019، سُـلط فيه الضـوء على دور المجتمع المدني في عملية الرفع من القائمة والحاجة إلى فهم آثار الرفع من القائمة والمشاركة في معالجتها.

## رابعا - حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

89 - تضطلع أقل البلدان نمواً كلها بأعمال تحضيرية قُطرية واسعة النطاق تركز فيها على تقييم التقدم الذي تحقق في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول والعقبات والقيود التي اعترضت طريق التنفيذ والإجراءات المتخذة في سياقه، وعلى تحديد أولويات برنامج العمل العشري المقبل. وورد حتى الآن 23 تقريراً في هذا الصدد من أقل البلدان نمواً.

90 - وسيساعد الاجتماع التحضيري الإقليمي لأفريقيا والاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في جمع معلومات قيمة لصالح هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، أُوفِدَت أول بعثة للأمم المتحدة إلى البلد المضيف، قطر، من أجل البدء في التخطيط لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

91 - ونظم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ثلاثة اجتماعات مشتركة بين الوكالات لتعبئة الدعم من كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل المؤتمر، وتشارك هذه الكيانات بنشاط في العملية التحضيرية من خلال تقييمات قطاعية يضطلع بها كل كيان منها في مجالات اختصاصه ومناقشات مكرسة يجريها داخل مجلس إدارته.

92 - وتجري أيضا الأعمال التحضيرية لكفالة المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما يشمل أعضاء البرلمان والمجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص. وينظم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، وشبكة حلول التنمية المستدامة، مؤتمراً أكاديمياً لدعم المؤتمر في هلسنكي في 15 و 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

93 - يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً فرصة فريدة لرسم مسار يؤدي بأكثر البلدان ضعفاً إلى تحقيق التنمية المستدامة ويضمن عدم تركها بعيدا عن الركب.

94 - ويجب أن يُنجز ما تبقى من أعمال برنامج عمل اسطنبول. وقد أُحرز تقدم كبير في إطاره، رغم الصدمات الخارجية، التي تتضمن انخفاض أسعار السلع الأولية، والصدمات المتصلة بالمناخ، وأزمة تفشي مرض فيروس إيبولا في الفترة 2014-2016. وستتضرر أقل البلدان نمواً مباشرة ليس من تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فحسب، بل أيضاً من الركود العالمي الذي سيعقب ذلك والذي سيؤثر في جملة منها أسعار السلع الأساسية، والاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، والسفر، والسياحة، وغير ذلك من المتغيرات ذات الأهمية الأساسية لاقتصادات أقل البلدان نمواً. وسيتعين وضع وتنفيذ تدابير وطنية ودولية عاجلة من أجل التعافي وبناء القدرة على مواجهة مثل هذه الصدمات في المستقبل، بما في ذلك تعزيز النظم الصحية. وإضافة إلى ذلك، في حين أن الزيادة في مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية المتوخاة في إطار برنامج عمل اسطنبول لم تتحقق عموماً، ينبغي بذل الجهود لاستنساخ النجاح الذي أحرزه عدد من هذه البلدان في الاستعانة بتدابير الدعم الدولي في مجال التجارة في أماكن أخرى، وخاصةً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويظل تنويع الصادرات وبناء القدرة الإنتاجية والانتقال للأعلى في سلاسل القيمة العالمية أهدافا رئيسية للمستقبل. ويجب تعزيز التقدم الذي أُحرِز مؤخرا في مجال الحصول على الطاقة المستدامة، ويلزم تنفيذ حملة كبرى لبناء بنى تحتية قادرة على الصمود.

95 - وبالتزامن مع عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيتيح برنامج العمل المقبل فرصة لبذل جهود متضافرة لمواجهة الحواجز والعراقيل التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف في أقل البلدان نمواً. ولم يحقق إلا عدد محدود من البلدان هدف برنامج عمل اسطنبول المتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصف وشامل للجميع، يصل إلى مستوى 7 في المائة على الأقل سنويا، ولم يحرز سوى تقدم متواضع في القضاء على الفقر. ويبرز وضع خريطة طريق للقضاء على الفقر المدقع ومعالجة الأمن الغذائي والجوع في أقل البلدان نموا كأولوية قصوى. ويسلّم في خطة عام 2030 بالحاجة إلى بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع توفر المساواة في الوصول إلى العدالة وتقوم على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وعلى سيادة القانون الفعالة والحكم الرشيد على جميع المستويات وعلى مؤسسات فعالة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. ويجب أن تُدمج هذه المبادئ في جميع جوانب برنامج العمل الجديد. ويمكن لحل النزاعات أو منع نشوبها ودعم البلدان الخارجة من نزاعات أن يساعد في إحراز تقدم في تحقيق الأهداف وفي تلبية معايير الرفع من القائمة. وستكون تعبئة الموارد من أجل تحقيق الأهداف وتنفيذ برنامج العمل الجديد من بين أكبر التحديات، وسيلزم اتباع نُهج تقليدية ومبتكرة على حد سواء. ويجب سد الثغرات الكبيرة في البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف في أقل البلدان نمواً عن طريق بناء قدراتها الإحصائية الوطنية كي تتمكن من صياغة السياسات ورصدها على نحو مجد.

96 - وفي هذا السياق، يستمر المشهد العالمي في التغير، حيث يطرح تحديات جديدة وناشئة، ولكنه يوفر فرصا أيضا. ويرد أدناه موجز لستة مجالات رئيسية للعمل.

97 - ويعد التقدم الذي تحقق في مجال الاتصال بالهواتف المحمولة وإمكانية الوصول إلى الإنترنت من بين أبرز قصص النجاح لفترة برنامج عمل اسطنبول. وسيكون من الضروري في المستقبل تسخير إمكانات التكنولوجيات الجديدة بشكل كامل ومنع تعميق الفجوة، ليس فقط فيما يتعلق بالنطاق العريض، ولكن أيضا فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وسلسلة السجلات المغلقة وغير ذلك من التكنولوجيات الجديدة. وسيكون حجر الزاوية في العمل المستقبلي ضمان إمكانية حصول جميع أقل البلدان نمواً على التكنولوجيات الجديدة وعلى القدرة على الاستفادة منها على أفضل وجه، بما في ذلك التغلب على التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية وبين الجنسين. ولما كانت التكنولوجيات الرقمية الناشئة تعتمد على إمكانية الوصول إلى كميات كبيرة من البيانات الرقمية، تتزايد أهمية الكيفية التي يُنظَّم بها تدفق البيانات ونقلها عبر الحدود، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي يرجح أن تعتمد هذه التكنولوجيات في وقت لاحق.

98 - واشتدت الصعوبة المتعلقة بالمديونية في أقل البلدان نموا، وتشكل التركيبة المتغيرة للديون الخارجية أوجه ضعف جديدة. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة للوصول إلى مستويات ديون يمكن تحملها في أقل البلدان نموا كلها، بطرق منها إعادة هيكلة الديون الحالية المرتفعة، وإبداء مرونة إضافية في حالة حدوث صدمات خارجية وأخطار طبيعية، وزيادة القدرة التقنية في مجال إدارة الديون. وفي الوقت نفسه، يلزم تعزيز إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل الأخرى، بسبل منها التمويل المختلط وتشجيع الاستثمار.

99 - وسيؤدي ارتفاع معدلات النمو الحضري المتوقعة في أقل البلدان نمواً إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية الاقتصادية القائمة في المناطق الحضرية، وإلى طرح تحديات جديدة، وإن كان سيتيح أيضاً فرصاً اقتصادية جديدة. وتشمل المجالات التي تحتاج إلى تركيز خاص عدم المساواة، والإقصاء والتهميش الاجتماعيين، والأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، وتوفير الخدمات الأساسية، والقدرة على الصمود، والإدارة البيئية الحضرية.

100 - ويجب أن يكون هناك تركيز خاص على الشباب. فارتفاع معدلات النمو السكاني في أقل البلدان نموا يعني أن تزايد نسبة الشباب الكبيرة أصلا سيتواصل. وينبغي تطبيق سياسة فعالة للشباب تهدف إلى خفض أعداد الشباب غير الملتحقين بالمدارس، ولا سيما الفتيات، وضمان اكتسابهم المهارات اللازمة لتحقيق تطلعاتهم. فبدلا من أن يُضاف الشباب إلى أعداد المهمشين والضعفاء، يمكن أن يصبح الشباب عوامل للتغيير في الاستفادة من فوائد ثورة البيانات والتكنولوجيات الجديدة.

101 - وتجاوزت الخسائر الفادحة الناجمة عن الكوارث المتصلة بتغير المناخ عتبة الطوارئ. ومن الضروري معالجة المعوقات التي تقف في طريق تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وخطط التكيف الوطنية. ويجب أن يُستَكمَل هذا ببناء القدرات اللازمة لوضع مشاريع التكيف وتنفيذها، وتحسين التأهب وزيادة القدرة الاستيعابية على أرض الواقع. وينبغي أيضا تزويد أقل البلدان نمواً بأدوات لمعالجة المخاطر ومواطن الضعف على جميع المستويات.

102 - وأخيراً، يدعو العدد غير المسبوق من أقل البلدان نمواً التي تستوفي معايير الرفع من القائمة للمرة الأولى أو الثانية إلى تكثيف الدعم من أجل إتاحة الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة وتوفير مجموعة من الحوافز لها. ويجب تعبئة جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الجهات الشريكة في التنمية ومؤسسات الأمم المتحدة وبريتون وودز، بما في ذلك من خلال نظام المنسقين المقيمين وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أقل البلدان نمواً من القائمة.